دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية الليبية في ضوء الأحادية القطبية
المصدر:	مجلة جامعة ناصر الأممية
الناشر:	جامعة ناصر الأممية
المؤلف الرئيسي:	الشكري، منصور فرج
مؤلفين آخرين:	التير، عارف أحمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الصفحات:	13 - 58
رقم MD:	823440
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	ليبيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/823440

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية الليبية
في ضوء الأحادية القطبية

د. منصـــور فرج الشكري
أستـــاذ العلوم السياسية
بجامعـــة ناصر الأممية
د. عـــارف أحمد الـــــتير
جامعة 7 أكتوبر

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية الليبية إحدى المجالات التي تنذر فيها الدراسات الأكاديمية، ويتجنب كثير من الباحثين الخوض في دراسات من هذا النوع ، معللين ذلك بندرة المعلومات المتاحة ، والتي قد يقع الكثير منها في نطاق السرية ويصعب الوصول إليها بحجة حماية الأمن القومي تارة ، وبحجة تعلقها بأعلى مستويات اتخاذ القرار في الدولة تارة أخري ، وإنما هي ظاهرة عامة تتسم بها معظم الدول حتى المتقدمة منها .

فوفقاً للدراسة المسحية التي قام بها بهجت قرني، وعلي الدين هلال حول الدراسات التي اهتمت بالسياسات الخارجية للدول العربية ، فإن ما نشر عن السياسة الخارجية الليبية تحديداً من سنة ***1965*** ف وحتى سنة ***1981*** ف لم يتعد سوى إحدى عشرة دراسة باللغة الإنجليزية والفرنسية [1] .

ومع التسليم بصحة جزء من هذه الحجج (حماية الأمن القومي ، و سرية المعلومات) فإن هذه الدراسة قد بينت أن المتابعة الدقيقة لواقع السياسات وللمعلومات

المتاحة في الدوريات ووسائل الإعلام المختلفة ، واستخدام الاتصالات الشخصية والرسمية ، يمكن أن تساعد في التعامل مع الظاهرة موضوع الدراسة بطريقة أكاديمية .

وما يؤكد هذا التحليل عن الرئيس الأمريكي جون كيندي ، وبعد أن أمضى في البيت الأبيض أكثر من ثلاث سنوات ، أوضح أن كل ما نتصوره عن كهنوت رسم السياسات الخارجية خرافة لا أساس لها من الصحة ، وان كل ما أصدر من قرارات كان مستندا على المعلومات متاحة لكل قارئ يتابع ما يجري من أحداث في وسائل الإعلام ، وحدد النسبة التالية عن المعلومات التي أثرت فيما أصدر من قرارات واتخذ من سياسات ، فكان ***93*** ٪ من هذه المعلومات متاحة ومفتوحة وعلنية تحت تصرف كل الناس الذين يتابعون ، و*7* ٪ فقط يأتي من مصادر سرية [2] والواقع أن هذه المقولة لاتأتي نتيجة لدراسة أحد الباحثين، وإنما تأتي من احد صانعي القرار في مجال السياسة الخارجية لدولة تنفرد حاليا بالنظام الدولي .

ولهذا فإن الأمر يتوقف على استخدام الباحث لأدوات التحليل ، بما يحطم جدران مقولة: "إن ندرة المعلومات هي المبرر لتجنب الخوض في تحليل السياسة الخارجية في البلدان النامية عموما ، والسياسة الخارجية الليبية خصوصا" .

غير أنه لايمكن إغفال أن وجود صعوبة في جمع المعلومات ، وتصفيتها ، و تبويبها ، والاهم مدى مصداقيتها وعلميتها ، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة السياسة الخارجية الليبية في ضوء الأحادية القطبية لأن المتغيرات التي تؤثر فيها والعوامل التي تساهم في بلورتها عديدة ، ومتنوعة ، ومتشابكة ، ومتداخلة؛ فيكون الباحث متفاعلا معها منفعلا بها ، مما يؤثر على درجة موضوعية البحث بقدر هذا الانفعال والتفاعل ، مقتربا أحيانا ومبتعدا أحيانا أخري من هذه الموضوعية؛ لأن أفكار الباحث لايمكن

فصلها عن الأحداث الجارية والتطورات المتلاحقة ، وان سرعة هذه التطورات قد لاتسمح له برفاهية التفكير الهادي بعيدا عن جلبة الأحداث .

ولهذا فإن هذه الورقة سوف تتعرض للمحاور الآتية :-

- أهم ملامح النظام الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي .
- الحوار الليبي الغربي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي .
- رؤية جديدة للعلاقات بين لبيبا والدول العربية والأفريقية .
- استشراف مستقبل السياسة الخارجية الليبية .

أولا : أهم ملامح النظام الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي :

قبل البدء في عرض ملامح النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لابد من التذكير بملاحظة هامة وهي صعوبة تحديد جميع الملامح بشكل كامل وإنما سيتم اختيار سمات يمكن اعتبارها مفاتيح لفهم طبيعة هذا النظام . هناك على مر التاريخ تحولات جوهرية ونقاط فاصلة في العلاقات الدولية تحدث داخل النظام الدولي ، فقد كانت معاهدة وستفاليا سنة ***1648*** ف نقطة فاصلة في تحول النظام، كما مثلث بداية ونهاية الحرب العالمية الأولى والثانية نقاط تحول في آلية عمل النظام نظراً لتغير ميزان القوة بين الدول ، ولهذا فإن تفكك الإتحاد السوفيتي ثم انهياره مثّل مرحلة جديدة للنظام الدولي .

- تغير توزيع القوة في المجال العسكري :-

إن عجز الاتحاد السوفييتي اقتصاديا عن مجاراة ركب التطور التكنولوجي والتقني للدول الغربية، وعدم القدرة على تجديد آلية الإنتاج ، والبنية الأساسية ، وزيادة الإنفاق العسكري، وركود الاقتصاد خلال فترة الثمانينيّات ، هذه الأسباب الاقتصادية مجتمعة أدت إلى الانهيار الكامل مع مطلع التسعينيات ، وبرزت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة كقطب مسيطر على النظام

الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية ، وكما يقول الدكتور غسان سلامة : فإن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي ، وهي إسبرطة في تفوقها العسكري حيث يبلغ إنفاقها العسكري 45٪ من الإنفاق العالمي ، الأمر الذي يضعها ليس في وضع التفوق وإنما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوي العالمي ، لان من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة إلى استعماله مبررا إلى أقص ***n*** حد سبل تداخله في العالم ، وهذا ماأكدته تطورات الوضع في أزمة الخليج الثانية والثالثة وقيام الولايات المتحدة باحتلال العراق رغم معارضة الأمم المتحدة وبعض الدول الغربية خاصة ألمانيا وفرنسا واستنكار الرأي العام العالمي لهذا الاحتلال [3] .

- الاعتمادية المتبادلة :-

نتيجة للوحدات المستقلة التي ظهرت على المسرح الدولي أصبحت الاعتمادية المتبادلة أحد أهم سمات هذا النظام ***Inter dependence*** ، وازداد الترابط بين هذه الوحدات في النظام الدولي بسبب تفاعل ثورة المعلومات والاتصالات والتقدم الاقتصادي وزيادة حركة التجارة الدولية بسبب تفاعل ثورة المعلومات والاتصالات والتقدم الاقتصادي وزيادة حركة التجارة الدولية وحجم انتقال رؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود ، ولم تعد القضايا مقصورة على المسائل العسكرية بل تنوعت وأصبحت القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية كبيرة داخل الوحدات المكونة للنظام ، كما دفعت هذه السمة بالكثير من الدول إلى محاولة الفصل بين علاقاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية واتجاهها إلى أقلمة سياساتها الخارجية بما يتوافق ومصالحها الاقتصادية [4] .

- تقلص دور السيادة القومية للدول :-

أمام تزايد عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية والقوى عبر القومية أصبح مبدأ السيادة القومية أقرب إلى المبدأ القانوني منه إلى الواقع السياسي ،

ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يمثل الواقع السياسي الحالي ، وولاء الأفراد في بعض الأحيان يمتد إلى تنظيمات ومؤسسات دولية فوق قومية [5] .

وأمن الدولة ذات السيادة وسلامتها ينظر إليهما في سياق أكبر ، أي لم يعد الأمر مجرد قدرة الدولة المنفردة على إلزام الدول الأخرى بالإذعان بقبول متطلباتها الأمنية ، بل إن أمن كل دولة يتحقق بقدر ما يتوافق مع التطلعات المشروعة للدول الأخرى ومع المتطلبات العالمية للأمن [6] .

- ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية :-

لقد أدي تفكك الكتلة الشيوعية إلى ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في أوربا الشرقية والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة سواء على المستوي الاقتصادي أو عدد كبير منها إلى الإتحاد الأوروبي ، الأمر الذي ربما سيقلل من الاهتمام بدول العالم الثالث ، وسيؤدي إلى اتجاه الجماعة الأوربية إلى بناء ذاتها في نطاقها الجغرافي .

- تغير العناصر المكونة لقوة الدول :-

لم تعد الإمكانيات العسكرية هي المحدد الرئيسي في تكوين قوة الوحدات داخل النظام ، بل أصبح هناك عناصر أخري في تكوين هذه القوة لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهما بعضها له طابع مادي مثل القوة الاقتصادية ، ومستوي التطور التكنولوجي ، وكمية الموارد المتاحة ، وحجم القوة البشرية ، والموقع الجغرافي للدولة ، وبعضها له طابع معنوي مثل نماذج التعليم والثقافة السائدة ، وكفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية ، وكفاءة التنظيم السياسي والإداري[7].

- ثورة المعلومات والاتصالات :-

انطلقت الثورة العلمية الأولى في القرن الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة للاكتشافات التي تمت في مجال صناعة الحديد والصلب واختراع العربات والآليات بصفة عامة ، وكانت إنجلترا رائدة هذه الثورة التي امتدت فيما بعد إلى

الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم كانت الثورة العلمية الثانية بعد الحرب العالمية الثانية والتي تمثلت في اكتشاف أسرار النواة واختراع الأسلحة النووية والانطلاق نحو الفضاء وكانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي الدولتين الأكثر تطوراً في هذا المجال وتقلص دور أوروبا الغربية .

وأخيراً جاءت الثورة العلمية الثالثة والتي تنطلق أساسياتها من خلال التقدم في مجال الالكترونيات ، وعلم الجينات والهندسة الوراثية ، وعلم التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار داخل النظام الدولي ، مما أثر في نمط حياة الأفراد ، وطرق الإنتاج ، وأساليب السوق ، وساهم في تشكيل رأي عام عالمي حيال العديد من القضايا التي يتم نقل أحداثها عن طريق الفضائيات ، وأصبحت الشعوب أكثر علماً ومعرفة بمشاكل بعضها وفي مناطق متباعدة جداً فيما بينها [8] .

- التحول الاقتصادي القائم على الفضاءات الاقتصادية :-

إن تكتل الدول في فضاءات اقتصادية أصبح السمة المميزة في النظام الدولي المعاصر ، والتي منها الفضاء الأوربي والفضاء الأفريقي وفضاء الآسيان ، هذه الفضاءات سوف تحدد آلية التفاعل داخل النظام الدولي ، ومنها العلاقة بين دول الشمال فيما بينها الولايات المتحدة :- أوربا الموحدة – اليابان وعلاقة دول الشمال بدول الجنوب أو كما يقول ستائلي هوفمان ، دول المركز ودول المحيط، ومدى قوة التنافس بين الكتل الاقتصادية اليابان – أوربا الموحدة – الولايات المتحدة الأمريكية ، وهل يتطور الصراع على المدى البعيد إلى الصراع المسلح ؟

إن أوروبا الموحدة بقوة ألمانيا اقتصاديا وروسيا نوويا قد تشكل قطباً ثانياً بامتلاكها القوة النووية والاقتصادية ، وقد تحاول الولايات المتحدة جر روسيا

إلى تحالف روسي أمريكي في مواجهة أوربا الموحدة ، وأعداء الأمس أصدقاء اليوم من خلال التجارب التاريخية ، وقد ينضم الآسيان تحت القوة الاقتصادية اليابانية بتحالف ياباني روسي ، لأن التاريخ أثبت أن القوة الاقتصادية ما لم تساندها القوة العسكرية فإنها أمام اختبار قوي قد لا تصمد [9] .

- تراجع الايدولوجيا وبروز الانتماء والثقافة و التمايزات القائمة على المنشأ:

برز عصر التنوير الأوربي بالأفكار الأساسية للفردية والجماعية والقومية والأفكار الاشتراكية وأسس القانون ومفهوم المنظمات العالمية ، وكانت الأيدولوجيا وعلى مدى أكثر من نصف قرن كعامل محركاً أساسياً في تفاعلات النظام الدولي ، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الأخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة ؛ ولهذا قامت أحزاب على تنويعاتها ونقابات ومؤسسات وصلت إلى العالمية ، ولكن بعد انهيار الإتحاد السوفييتي برزت التمايزات القائمة على المنشأ وعلى الانتماء والثقافة والدين من خلال تعدد النزعات العرقية المدمرة ، مثل النزاعات في شرق أوربا وأفريقيا ووسط أسيا[10].

وظهرت كتب تنادي بهذه الأفكار مثل كتاب (نهاية التاريخ)لفوكو ياما ***FokoYama***، وكتاب (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنغتون ***Samuel Huntington*** ، والذي يبين فيه انتقال العالم من صراع القبائل إلى صراع الدول ، ومن تنافس الدول إلى تنافس الكتل إلي صدام الحضارات ، وأن عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تكون العلاقة بين القوة والثقافة والدين ، هي من يحدد حتمية الصراع وأن توزيع الثقافات يعكس توزيع القوة على مستوي العالم[11] .

وتبرز التمايزات القائمة على المنشأ والانتماء والثقافة من خلال حركة الاقتصاد العالمي للمنتجات الثقافية ، والتي أهمها الالكترونيات المتقدمة ، وصناعة

الترفيه ، والمتعة ، والإعلانات ، والدعاية ، وبرامج الحاسب ، حيث تعتبر القطاعات الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ، وتثبت قدرة مدهشة على مستوى النظام الدولي في تعبئة الناس والتأثير في الأفكار والثقافات والمعتقدات والعادات والقيم .

- بروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي :-

لقد تراجعت العديد من القضايا ، مثل صراع الشرق والغرب، وسباق التسلح النووي، والحرب الباردة ، واتجه العالم إلى تقليص ترسانته النووية بدلاً من زيادتها ، وهذا ما تجسد في تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ***1995*** ف إلى أجل غير مسمى .

لقد برزت في النظام الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفييتي العديد من القضايا العالمية والتي تهم الأسرة الدولية بصفة عامة ، ومن أهمها قضية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، والمحافظة على البيئة ، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق ، فحقوق الإنسان تتمثل في الحريات المدنية والسياسية ، والحق في التمثيل والتعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات ، والمشاركة العامة ، والانتخابات ، والتصويت ، وزاد عدد الدول التي تسمح بإجراء الانتخابات والتي لها نوع من أنواع الحكم الديمقراطي النيابي من ***60*** دولة عام ***1990*** ف إلى ***104*** دولة عام ***1992*** ف ، وكان انعقاد مؤتمر فينيا سنة ***1993*** ف لحقوق الإنسان الذي جاء بدعوة من الأمم المتحدة يمثل نقطة هامة في تزايد اهتمام العالم بهذه القضية[12] .

ولقد مثلت قمة ريو دي جينيرو عام ***1992*** ف التي عرفت بقمة الأرض بمشاركة ***160*** دولة وبحضور ***130*** رئيس دولة مدي الاهتمام العالمي بقصية التدهور البيئي .

إن قضايا مثل التنمية ، والطفولة ،والمرأة ، والإرهاب ، والمخدرات ،والفقر ،لايمكن التعامل معها تعاملاً إنفرادياً على صعيد كل دول العالم ، وإنما يتم معالجتها من خلال عالمية هذه القضايا والأزمات والتحديات والطموحات ، والتعامل معها على مستوي النظام الدولي يتطلب التأكيد على القواسم العالمية والجوامع البشرية وتكييف الجهود الرسمية وغير الرسمية [13] .

- انقسام العالم إلي دول الشمال ودول الجنوب :-

تضم دول الجنوب الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ،بينما تضم دول الشمال أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ولقد انتظمت دول الجنوب في أول مؤتمر لها في سنة ***1964*** ف فيما عرف بمجموعة ***77*** والتي حاولت وضع إطار اقتصادي للتعامل مع دول الشمال ، ودار الصراع حول أسلوب التعامل مع الفجوة الاقتصادية بينهما وركزت دول الشمال على فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة والاستثمار الأجنبي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى اتباع الأسلوب الرأسمالي في التنمية ، بينما ركزت دول الجنوب على التنمية المخططة مركزياً وتوظيف أموال الدولة لتحقيق تلك التنمية وحماية أسواقها وأهمها الحصول على شروط أفضل للتجارة مع دول الشمال والحصول على المعونات الاقتصادية في شكل منح وقروض ميسرة ، إلا أنه عقب انهيار الإتحاد السوفييتي نحجت دول الشمال في دفع دول الجنوب إلي قبول مفهوم الشمال للنظام الاقتصادي العالمي والذي توج باتفاقية الجات الموقعة سنة ***1994*** م بإنشاء منظمة التجارة العالمية [14] .

كانت هذه أهم ملامح النظام الدولي عقب انهيار الإتحاد السوفييتي ، ومازال الجدل دائراً بين الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية حول هذا النظام الدولي [15]، فهناك من يؤكد عل وجود نظام دولي جديد بدأ منذ انهيار

الإتحاد السوفييتي ومازال مستمراً ، نظام يختلف عن النظام الذي تكون عقب الحرب العالمية الثانية في توزيع القوة ، وفي أسسه ، وثوابته ، وتناوله للقضايا ، وتميزه بالثورة التكنولوجية الثالثة ، ويؤكدون على أنه من منطلق التعامل الواقعي مع حقائق العالم لايمكن سوى التكيف مع هذا النظام بكل سلبياته وإيجابياته ، وهو يفرض على الدول إتباع سياسات جديدة بعيدا عن الانغلاق .

أما الرأي الآخر فينكر وجود هذا النظام ، ويرى أنه امتداد للتطور التاريخي للنظام الدولي ، وان القوة سواء في جانبها الاقتصادي أو العسكري مازالت تتحكم في سياسات الدول وفي كيفية إدارة الصراع ، وإن القول بوجود نظام دولي جديد ماهو إلا وهم وخديعة ، وربما مؤامرة من مؤامرات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة وأنه يتضمن وعودا ، وتوقعات، وآمالاً ، وطموحات ، سرعان ما تقود إلى الإحباط ن لذلك فهو مجرد مسمى جديد لحقائق وثوابت وقوى قديمة ، كانت ومازالت تحكم النظام الدولي .

وبين وجهتي النظر السابقتين هناك رأي ثالث يحاول التوفيق بين الاتجاهين ، وهو أن النظام الدولي مازال في لحظة المخاض ومازال قيد التكوين ، وهو يثير من التساؤلات أكثر مما يعطي إجابات ،وكما يقول الدكتور على الدين هلال إننا نمر بمرحلة سيولة دولية حيث الملامح والمعالم الرئيسية لهذا النظام لم تكتمل بعد وماتزال غير واضحة ، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن هناك تحولات في النظام الدولي ولكن من الصعب الجزم بنتائجها نظراً لسرعة هذه التحولات وتلاحقها وتتابعها ، وأن قواعد وثوابت النظام لا تظهر بين يوم وليلة وان كافة الأطراف ليس لها القدرة على التكيف بنفس الدرجة ونفس السرعة ، الأمر الذي سيسبب حالة غموض واضطراب وعدم اتفاق على قواعد الممارسة في الوضع الدولي الجديد ، وأن قوى التغير وآلياته سوف تظل على الأرجح حتى

منتصف هذا العقد في حالة تشكل وتبلور ، ولن تتبلور آثارها إلا في النصف الثاني من هذا العقد أو مع بداية القرن القادم [16] .

إن هدف هذه الورقة هو دراسة انعكاس الوضع الدولي الجديد على السياسة الخارجية الليبية ، ومدى تكيفهذه السياسة وتفاعلها مع التحولات والأوضاع الدولية الجديدة بما يرافق هذه التحولات من غموض الأمر الذي يملي على السياسة الخارجية الليبية إدراك خصائص هذه التحولات وحدودها من ناحية ، وماتقدمه من فرص وتحديات من ناحية أخري ، وهو جوهر التكيف مع هذه التحولات .

إن احدى العلامات الحيوية الاجتماعية والفكرية لأي مجتمع أو دولة هو مدى قدرتها على المراجعة ، وإعادة النظر ، وعلى التصحيح عندما تتطلب الأمور ذلك، والدول الناهضة هي التي تستطيع التكيف مع الجديد ، ولديها استيعاب لأفضل ما لدى الغير ، فقد أعادت الولايات المتحدة رسم سياساتها اتجاه فيتنام، وأعادت الصين سياستها الاقتصادية في ظل دينج زياوينج وأصبح الاقتصاد الصيني يحقق معدل نمو يصل إلى ***10*** ٪ في السنة والتي لم تستطع أي من الدول الغربية تحقيقه ، وأعادت روسيا رسم سياستها الاقتصادية وعلاقاتها بالعالم بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وبعد انهيار أفكار الثورة البلشفية التي استمرت من سنة ***1917*** ف وحتى سنة ***1991*** ف.

- ثانياً : الحوار الليبي- الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي :-

من المسلمات أن يقوم المنتصر في الحرب بإعادة ترتيب العالم بما يضمن خدمة مصالحه ، وهذا ما حصل عقب الحرب العالمية الأولى والثانية وعقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي . لقد مثل الانقسام بين الشرق والغرب طيلة فترة الحرب الباردة غياب اتفاق مشترك على اتخاذ عقوبات ضد دول العالم

الثالث وكان في وسع أقطاره المناورة بينهما وذلك باستخدام المخاوف الغربية أنها قد تنظم بجانب الخصم لضمان الدعم الدبلوماسي والاقتصادي من الغرب أو بالعكس باستخدام المخاوف السوفيتية لكسب الدعم ؛ ولهذا فإن انهيار الإتحاد السوفييتي حرم كثير من دول العلم الثالث ومن ضمنها ليبيا من هذه المناورات وبالتالي انكشف ضعفها في ميزان القوي الدولي على نحو أوضح من أي وقت مضي .كان للتحولات التي شهدها النظام الدولي في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات تأثير على الساحة الدولية فلقد مكن الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير في النظام الدولي عبر الهيمنة علي الدائرة الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة وهي مجلس الأمن ، وبرزت النزعة التدخلية الأمريكية في شؤون العالم بعد حرب الخليج الثانية ، وارتبطت بعرض المبادى المرتبطة بالسلام العالمي ، ونشر الديمقراطية الحرة ، وحقوق الإنسان ، ومحاربة الإرهاب ، وعولمة الاقتصاد عن طريق تدويل لكي تصبح عجلة لنقل نظام السوق الكوني إلى الاقتصاد الداخلي [17] .

لقد شكلت أزمة (لوكربي) والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن احد صور النزعة التدخلية الأمريكية في شئون الدول الأخرى ، مما انعكس علي سياسات الخارجية ، حيث أدت حالة العزلة الإقليمية والدولية والتداعيات السلبية للحصار على الاقتصاد الليبي ، إلى اختلاف السياسيات عن عقدي السبعينيات والثمانينيات وبالتالي التحول في علاقاتها الخارجية خلال التسعينيات.

إن معالجة صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية لهذه الأزمة منذ فرض العقوبات وحتى رفعها نهائياً باتباع سياسة المرونة ، التي كانت مفتاح الحل لمرحلة جديدة في العلاقات الليبية – الغربية ؛ ولهذا فإن هذه الورقة لن تتعرض إلي كافة الأحداث والحوادث في هذه القضية إلا بالقدر الذي يبين مواقف

الأطراف ، ودوافع التحولات التي تمت سواء في سياسة ليبيا الخارجية أو في سياسات الدول الغربية .

- أزمة لوكربي :-

بدأت الأزمة رسميا في ***14 / 11 / 1991*** ف في أعقاب صدور حكم كبير المحلفين في محكمة مقاطعة كولومبيا ،باتهام مواطنين ليبيين بالضلوع في تفجير طائرة الركاب المدنية التابعة لشركة ***PAN AM*** الأمريكية رحلة رقم ***103*** ، مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلي مذكرة مشتركة إلي السلطات الليبية بتاريخ ***27 / 11 / 1991*** ف ، تطالبها فيها بتقديم كل المتهمين إلي المحاكمة ، والكشف عما يتوفر لديها من معلومات ، والسماح بالحرية الكاملة للوصول إلي الشهود والوثائق وغيرها من الأدلة ، بالإضافة إلي دفع التعويضات المناسبة لأسر الضحايا .

لقد كانت المذكرة في صورة إنذار ، خاصة في جانب " أن تمتثل ليبيا وبشكل كامل " مما اعتبر مساساً بالسيادة الليبية ، كما أنها تضمنت دفع التعويضات لأسر الضحايا قبل الانتظار لما سَتُسْفِر عنه التحقيقات .

جاء أول رد فعل من قبل صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية في التعامل مع هذه المذكرة ، بإصدار بيان من قبل اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بتاريخ ***29 / 11 / 1991*** ف ، أي بعد يومين من استلام المذكرة ، وتضمن البيان النقاط التالية :

- قطع ليبيا علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط في الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله .

- ليس لديها معسكرات لتدريب الإرهابيين وإيوائهم ، ودعت مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي هيئة دولية تابعة لهما من التحقق من ذلك بزيارة ليبيا .
- لن تسمح باستخدام أراضيها ، أو مواطنيها ، أو مؤسساتها ، للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتوقيع العقوبات على من يثبت تورطه في مثل هذه الأعمال .
- تلتزم باحترام الخيارات الوطنية وتقيم علاقات على أساس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة [18] .

كما أعلنت السلطات الليبية عن إجراء محاكمة المتهمين الذين وردت أسماؤهم في المذكرة أمام القضاء الليبي ، نظراً لصعوبة التعامل مع المذكرة أو قبول بنودها بحجة عدم وجود إتفاقية لتسليم المجرمين بين ليبيا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هذا من جانب ،وبحجة أن اتفاقية مونتريال لسنة ***1971*** ف والخاصة بحوادث الطيران تجيز محاكمة المشتبه بهم في بلد جنسياتهم من جانب آخر .

إلا إن القضية أخذت منحنى أكثر تطورا بنقلها إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة وعرضها على مجلس الأمن ، وانضمام فرنسا للمطالبة بتعويضات عن حادثة سقوط طائرة شركة *UTA* الفرنسية ، فأصدر المجلس القرار رقم *731* بتاريخ *21 / 1 / 1992* ف ، بدعوة ليبيا إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها طائرة *PANAM* الأمريكية وطائرة *UTA* الفرنسية، والقرار رقم *784* بتاريخ *31 / 3 / 1992* ف ، متضمنا حضراً جوياً على الأجواء الليبية ، ومنع تشغيل مكاتب الخطوط الجوية الليبية في الخارج ، وتخفيض عدد الموظفين ومستواهم في البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية ، وحظر بيع بعض

المعدات المتعلقة بإنتاج النفط والتجهيزات المتعلقة بالأسلحة ، وشكلت لجنة تابعة لمجلس الأمن للإشراف على تنفيذ هذه العقوبات على أن تراجع كل ***120*** يوم .

يعتبر هذان القراران سابقة خطيرة أو جدها مجلس الأمن ضد سيادة أحد الدول الأعضاء ، ولا تتوافق مع المشروعية والشرعية التي استقر العمل بها في قواعد القانون الدولي [19] .

وهي المرة الأولى في تاريخ التنظيم الدولي التي توجه فيها منظمة دولية الاتهام ضمنيا إلى أحد الدول الأعضاء بتنظيم عملية إرهابية ، ويقترن هذا الاتهام بالمطالبة بتسليم اثنين من رعاياها إلى دولة أخري [20] .

ولهذا فإن مجلس الأمن عمد إلي معالجة الأزمة من منظور أحادي الجانب ، تمثل في صدور الحكم بعدم براءة ليبيا مسبقاً ، وصحة موقف الدول الغربية جملة وتفصيلا ، وأن مهمته قد تخطت مرحلة التوسط بين أطراف النزاع ، لتصبح مهمته دعم الدبلوماسية والمطالب الغربية [21] .

غير أن الولايات المتحدة وبريطانيا استمرت في اتباع سياسة التشدد وممارسة الضغوط على ليبيا ، فأصدر المجلس القرار رقم ***883*** في ***8 / 11 / 1993*** ف والذي تضمن تجميد الأرصدة الليبية في الخارج ، وحظر استيراد معدات منتقاة لعمليات في قطاع الهيدروكربونات ، واستثنيت مبيعات النفط اليومية وذلك بهدف حماية المصالح الاقتصادية لدول أوربا الغربية .

وطيلة لفترة ***1992*** ف – ***1998*** ف حاول صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية التحرك عبر العديد من المستويات ، وذلك لإقناع المجتمع الدولي بعدالة الموقف الليبي من هذه القضية ، التي تحكمها خلفيات المواجهات السياسية والعسكرية طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات ، أكثر مما تحكمها مطالب قانونية عادلة واهم هذه المستويات :-

1- قيام صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية بعد صدور قرارات مجلس الأمن أرقام 731 ، 748 ، 883 بتأكيد الاستعداد للتفاهم والتفاوض ،وذلك بما لا يمس مبدأ سيادة الدولة ، وهو عدم تسليم المتهمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ، والموافقة على محاكمتهم في دولة ثالثة ، أو أي دولة يحددها الأمين العام للأمم المتحدة أو الجامعة العربية ، حيث إن هذا الاقتراح لا يتعارض مع السيادة الوطنية ، وفي نفس الوقت يتوافق مع مطالب الأطراف الأخرى ، وبينت التصريحات الرسمية الليبية أن المهم هو الوصول إلي الحقيقة بغض النظر عن مكان المحاكمة طالما أنها سوف تتم بإشراف جهات دولية .

2- الاستفادة مما يتيحه القانون الدولي من عدالة المطالب الليبية ، حيث أدي الفشل في إحداث تغير في الموقف الأمريكي والبريطاني إلى أن تتقدم ليبيا لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 13/ 10/ 1997 ف بدعوى إنها غير ملزمة بتسليم المتهمين ، طالما لا توجد اتفاقية تسليم المجرمين بينها وبين أطراف النزاع ، وأن اتفاقية مونتريال لسنة 1971 ف والخاصة بحوادث الطيران تجيز محاكمة المتهمين في بلد جنسياتهم ، وأن مجلس الأمن ليس له سلطة لإلزام في المسائل المتنازع عليها قانوناً ، وإنما السلطة تكون لمحكمة العدل الدولية . غير أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية ردتا على هذه الدعوى بأنه ليس من اختصاص محمكة العدل الدولية النظر في مسائل قد تم تقريرها من مجلس الأمن ، وأن هذا يعتبر تدخلاً من المحكمة في صلاحيات المجلس ، ولهذا اقتصرت مدوالات المحكمة في البداية على مدى أحقيتها في النظر في الطلب الليبي ، وهل من اختصاصها البث في مسائل قد تم تقريرها من قبل مجلس الأمن ، ومع نهاية شهر 2 / 1998 ف أصدرت المحكمة حكمها بأن لها حق البث في الطلب الليبي وأن النزاع بين الأطراف قانوني يتعلق بتفسير اتفاقية مونتريال لسنة 1971 ف .

إن قبول المحكمة بهذا الاختصاص كشف بجلاء أن مجلس الأمن حينما أصدر القرارات ***731*** ، ***748*** ، ***883*** ، وإنما اغتصب اختصاصا لم يكن له ، وخالف المادة ***356*** الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن يلتزم مجلس الأمن بأن يراعي ما تخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع ، كما خالف ***36*** الفقرة الثالثة التي تلزمه بأن المنازعات القانونية يجب أن يتم عرضها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي للمحكمة ،وبذلك فإن قرار المجلس يكون صادراً من جهة غير مختصة ، ولم يراع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وإن الولايات المتحدة تعسفت عندما اعتبرت ليبيا دولة تدعم الإرهاب بما يهدد السلم والأمن الدوليين ، وإن النظر في النزاع ليس من اختصاص مجلس الأمن ، وإنما هو في الحقيقة من اختصاص محمكة العدل الدولية لأنه نزاع قانوني حول تسليم متهمين بين دولتين [22] .

اعتبر قرار المحكمة انتصاراً للدبلوماسية الليبية ضد الدول الغربية ، ودعم عدالة مطالبها أمام الرأي العام العالمي ، وشكل أرضية تستند عليها ليبيا في إقناع الدول الأفريقية والعربية ، وبداية التحول في موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، حيث لم يمض على صدور قرار المحكمة أقل من شهر حتى أبدت الدولتان مرونة مفاجئة في معاملتهما مع هذه القضية ،وذلك بالموافقة على محاكمة المتهمين الليبيين خارج أرضيتهما ، ولهذا يميل الكثير من الباحثين ومنهم تيم نبلوك إلي أن حكم محكمة العدل الدولية كان أحد العوامل المؤدية إلي التغير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في قضية لو كربي .

3- التحرك عبر المنظمات الإقليمية والدولية خارج الأمم المتحدة خاصة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، حيث دأبت ليبيا على عرض عدالة

مطالبها في أغلب دورات انعقاد هذه التجمعات ، وتبني مجلس جامعة الدول العربية في 19 / 4 / 1993 ف اقتراحاً يقضي بمحاكمة المتهمين في دولة محايدة أو في محمكة العدل الدولية ، وصدر قرار أخر للمجلس في 14 / 9 / 1994 ف اللجنة السباعية العربية الاتصال بالأطراف المعنية لقبول المقترحات الجديدة كقاعدة لتسوية القضية ، ودعا المجلس إلى تكليف أمين عام جامعة الدول العربية بعرض هذا الاقتراح على مجلس الأمن ، من أجل التوصل إلي تسوية سلمية وتجنب أي تصعيد للموقف قد يساهم في زيادة التوتر بين الأطراف .إلا إن منظمة الوحدة الأفريقية ذهبت في دعمها ابعد مما قدمته الجامعة العربية ، وعبرت في القرارات الصادرة عنها عن تضامنها مع ليبيا ، وأهمها اجتماع رؤساء دول المنظمة وحكوماتها بمدينة واجادجو في 18 / 6 / 1998 ف حيث تقرر وقف تنفيذ العقوبات اعتبارا من 1 / 9 / 1998 ف مالم توافق الدول الغربية على إجراء المحاكمة في بلد محايد .

لقد كانت الأحداث خلال هذه الفترة سريعة ومتلاحقة ، وحيث دخلت القضية منعطفا جديدا بتاريخ 24 / 8 / 1998 ف بإعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا موافقتهما على محاكمة المتهمين أمام هيئة قضائية اسكتلندية في مقر محكمة العدل الدولية ، وفي حالة امتثال ليبيا لهذا الاقتراح فان نظام العقوبات سيعلق فور تسليم المتهمين ، وكان هذا أحد المطالب الليبية ، وتبنى مجلس الأمن بالإجماع هذا الاقتراح وأصدر القرار رقم 1192 لسنة 1998 ف .

منذ صدور هذا القرار كثفت الاتصالات وبين أطراف النزاع ، وتم قبول الإطار العام من الجانبين وهو محاكمة المتهمين بموجب القانون الاسكتلندي وبضمانات من الأمم المتحدة ممثلة في أمينها شخصيا ، وضمانات أخري قدمتها بعض الدول الأخرى للجانبين (جنوب أفريقيا ، السعودية) نظراً لحالة

عدم الثقة بين أطراف النزاع ، وبعد مرور سبعة أشهر من المفاوضات توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بمحاكمة المتهمين في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي ، ورحلا في ***6 / 4 / 1999*** ف على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة ، وعلقت العقوبات على ليبيا ، وبدأ فصل جديد في سياسة ليبيا الخارجية .

إلا إن هناك العديد من التساؤلات التي تطرح عقب انفراج هذه الأزمة ، والتي منها ماهي الأسباب التي أدت إلى التغير في المواقف الأمريكية والبريطانية والقبول بمحاكمة المتهمين في دولة محايدة بعد مضي أكثر من سبع سنوات ؟ وبالمقابل ماهي الدوافع أو ما يعرف بالحافز في أدبيات السياسة الخارجية التي أدت إلي تعامل ليبيا مع هذه القضية بكل مرونة ؟ وماهي مصالح الأطراف الممكن تحقيقها بعد تسوية هذه الأزمة ؟

- دوافع التحول في السياسات الغربية :-

رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ الثمانينيات فإن تبادل وجهات النظر كان يتم عن طريق أطراف دولة ثالثة .أوكانت بداية الحوار الليبي مع المملكة المتحدة حول قضية دعم ليبيا للجيش الجمهوري الأيرلندي ، وأوردت صحيفة الغارديان ***The Guardian*** البريطانية في عددها الصادرة في ***15 / 08 / 1992*** ف أن اجتماعات عقدت في القاهرة وجنيف بين ليبيا وبريطانيا وبحضور مساعد أمين عام الأمم المتحدة ، قدمت ليبيا خلالها معلومات عن طبيعة المساعدات التي منحتها للجيش الجمهوري الأيرلندي ، عبر الجانب البريطاني عن تقديره لهذه المعلومات ، ووصفت بأنها مؤشر حسن من قبل ليبيا على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ***731*** ، والقاضي

بوقف ليبيا الدعم عن كافة المنظمات ، غير أن ذلك لم يغير من طبيعة العقوبات التي تم فرضها من قبل مجلس الأمن [23] .

ولكن هناك دوافع أخرى أدت إلى التغير في جهات نظر الدول الغربية والتي أهمها :-

1- قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 25 / 2 / 1998 ف بأن لها الحق في النظر في مسائل تم تقريرها من قبل مجلس الأمن ، إذ كان النزاع يتعلق بتفسير جوانب قانونية لبعض المعاهدات ، وقرارها الإصدار في 27 / 11 / 1998 ف والقاضي بحق المحكمة في النظر في الادعاء الليبي.

2- قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اتخذته في اجتماع القمة بمدينة واجادوجوا بتاريخ 18/6/1998 ف ، والذي تضمن الدعم الكامل لليبيا بوقف تنفيذ العقوبات في حالة عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على محاكمة المتهمين في دولة ثالثة ، وأن الدولتين لا يمكن أن تكونا الخصم والحكم في نفس الوقت ، وهذا ما عبر عنه الرئيس نيلسون مانديلا في اجتماع دول الكومنولث في أدنبرة بتاريخ 24 / 10 / 1997 ف إن بريطانيا لايمكن أن تكون القاضي وهيئة المحلفين في مسألة لوكربي، لأن ذلك يتنافى مع مبادئ العدالة والإنصاف ، مما سيجعل نظام العقوبات في حد ذاته قد يتعرض للاستهانة والسخرية والانهيار [24] .

3- إن الزيارات المتكررة التي قام بها ممثل عائلات ضحايا لوكربي الدكتور جيم سواير إلي ليبيا ، ومقابلته للأخ القائد معمر القدافي والمفاوضات التي جرت حول القضية ، جعلته يقتنع بالاقتراح الليبي بمحاكمة المتهمين في دولة ثالثة ، وتحت إشراف جهات دولية ، واستطاع

تنسيق تحركاته مع مجموعات برلمانية خاصة في بريطانيا ، بقصد الضغط على الحكومة للبحث عن حل ضمن إطار إجراء المحاكمة في دولة ثالثة [25] .

4- رغم الحظر الجوي الذي فرض على ليبيا والخسائر التي مني بها الاقتصاد الليبي والتي قدرت ***2305*** مليار دولار حتى نهاية سنة ***1996*** ف، فإن استمرار تصدير النفط جعل هذا الاقتصاد يجتاز هذه الأزمة عن طريق اتباع سياسة تقليل الاستيراد ، والاتجاه نحو القطاع الخاص في تأمين الموارد الاستهلاكية والخدمية وبعض الخدمات الطبية حيث صدر القانون رقم ***9*** لسنة ***1992*** ف بإنشاء التشاركيات والشركات المساهمة [26] .

5- يعتبر النفط الليبي أحد الأدوات الاقتصادية الهامة والرئيسية في سياسة ليبيا الخارجية ودعمت العوائد النفطية توجهات هذه السياسة طيلة فترة السبعينيات والثمانينيات ، ورغم ظروف الحصار الذي فرض على ليبيا منذ سنة ***1992*** ف ، فإن الدول الأوروبية عدا بريطانيا بقيت تربطها علاقات نفطية قوية مع ليبيا من الصعب جداً تفكيكها لأنها مبنية على مصالح واستثمارات نفطية مشتركة (*27*) ، فتسورد إيطاليا ***37.6*** ٪ ، وألمانيا ***22.3*** ٪ ، وأسبانيا ***12*** ٪ وفرنسا ***5***٪ ، وباقي دول العالم ***23.1***٪ فيكون إجمالي ما يتم تصديره من النفط الليبي إلي دول أوربا ***77*** ٪ [28] .

إن هذه المصالح المشتركة أخرجت النفط من إستراتيجية فرض العقوبات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا طيلة فترة التسعينيات ، ورغم الموقف المتشدد للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة ظاهريا بعدم استثمار الشركات الأمريكية لأكثر من أربعين مليون دولار في ليبيا وإيران فيما عرف بقانون دماتو ، فإن الحكومة الأمريكية سمحت

لشركاتها بالاشتراك بطرق غير مباشر وعن طريق شركاء أوروبيون في تنفيذ كثير من العمليات النفطية داخل ليبيا وخارجها [29] .

6- مع بداية التوصل إلى حل لقضية لوكربي فإن كارتيل النفط الذي يتزعمه الرئيس بوش الابن كان من مصلحته عودة العلاقات الليبية الأمريكية ، وذلك من اجل المكاسب التي ستحقق من الاستثمار في النفط الليبي ، حيث إن الشركات الكبرى في صناعة النفط والتي تتمثل في اوكسيدنتال ، وكونوكو ، واميراداهس ، وماراثون ، وجرس ، وهليوبورتن ، لديها امتيازات مجمدة منذ خروجها من ليبيا سنة ***1986*** ف، وتتطلع إلى العودة لهذه الامتيازات والتي تم توقيعها سنة ***1955***ف مع النظام الملكي السابق في ليبيا لمدة خمسين سنة تنتهي في ***2005***ف ، لهذا قامت هذه الشركات بالضغط على الحكومة خوفا من انتهاء عقود الامتياز والتي ستؤول إلى الدولة الليبية في حالة عدم تجديدها [30] .

كما عزز مصلحة هذه الشركات في العودة إلى الاستثمار في ليبيا ما أعلنه أمين اللجنة الشعبية العامة للطاقة خلال شهر مايو ***2004*** ف بأن الاحتياطات النفطية الليبية متوقع أن تصل ألي ***100*** مليار برميل بعد أن كانت ***35*** مليار برميل ضمن ***30*** ٪ من الأراضي التي تم استكشافها و***70 5*** لم يتم استكشافها بعد ، مما سيجعل ليبيا تستحوذ على ***10*** ٪ من الاحتياطي العالمي للنفط ، بحيث تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة السعودية وتتجاوز الكويت والإمارات وإيران وفنزويلا [31] .

وقامت اللجنة الشعبية للطاقة بطرح مناقصة عامة في الصحف المحلية عن البدء في استكشاف ***19*** منطقة على مستوي الجماهيرية وأنه وسيتم فتح المصاريف لهذه المناقصة بمدينة لندن بمقر شركة أم الجوابي يوم ***9 / 1/ 2005*** ف .

7- إن الاستفادة المتوقعة للشركات الأوروبية والأمريكية من الاستثمار في القطاعات الأخرى داخل ليبيا شجعت بالاتجاه نحو رفع العقوبات انطلاقا من مبدأ " إن لم نأتي نحن فسيأتي غيرنا " لاسيما وإن الفترة التي تعقب فك الحصار وإزالة العقوبات تتميز بانفتاح استهلاكي وإنفاقي كبير ، خاصة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تحاول ليبيا القيام بها من خلال طرح القانون رقم **5** لسنة ***1995*** ف بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية ،وتحرير سعر صرف الدينار الليبي ، وتوسيع قاعدة الملكية عبر القطاع العام ، والتي كانت محور الدينار الليبي ، وتوسيع قاعدة الملكية عبر خصخصة القطاع العام ، والتي كانت محور المحاضرة التي ألقاها أمين اللجنة الشعبية العامة الدكتور شكري غانم بأكاديمية الدراسات العليا بطرابلس خلال شهر فبراير ***2004*** ف بعنوان " السياسات الاقتصادية الجديدة في ظل المتغيرات الدولية " وبحضور العديد من أساتذة الفكر والسياسة والاقتصاد ، أوضح فيها السياسات الاقتصادية الجديدة لليبيا والتي منها تقليص عدد العاملين بالجهاز الإداري ، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية واستبداله بالدعم النقدي ، وخصخصة ***360*** شركة ومؤسسة وهيئة تابعة للقطاع العام بنهاية سنة ***2008*** ف ، والنقطة الأهم كانت السماح للشركات الأجنبية بتملك أسهم شركات القطاع العام مع مشاركة ليبية [23] .

دوافع التحول في سياسة ليبيا الخارجية :-

إن المرونة التي ميزت السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع أزمة لوكربي ، تعبر عن إدراك واعي وقراءة مستنيرة لما يجري في البيئة الدولية ، واستجابة ذكية للتحولات التي تمت في النظام الدولي ، إلا أن هناك عوامل مباشرة أثرت بصورة أو

بأخرى علي إدراك صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية ، بحيث جاءت تحولات السياسة الخارجية وكأنها قد قرأت مسبقا التحولات الدولية وأهم هذه العوامل :-

1- بصدور قراري مجلس الأمن رقم ***731*** ، ***748*** أدرك صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية إن آلية عمل النظام الدولي قد تغيرت ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية أصبحت الدول المؤثرة في النظام الدولي ، وأن استمرار المواجهة في ظل انهيار الإتحاد السوفييتي ليس في مصلحة ليبيا ، ومن هنا كان تكنيك القيادة في ليبيا بالتعامل والتأقلم والتكيف مع الوضع الدولي الجديد .

2- كان لأحداث حرب الخليج الثانية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عبر قيادتها لما عرف بقوات التحالف الدولي ، أن رسخت القناعة لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية تآكل النظام العربي ، ودخوله تحت دائرة الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة حيث كان في الأسبوع نفسه الذي يعد فيه قرار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، عن طريق الأمم المتحدة ضد الرئيس السابق صدام حسين باستخدام القوة ، كان يتم وضع ترتيبات توجيه الاتهام في قضية لوكربي إلي ليبيا [33] .

3- في حالة العزلة الإقليمية والدولية خاصة في قطاع الطيران وقطاع النفط ، وان الخسائر التي ستتكبدها من جراء استمرار المواجهة قد تؤثر علي الاقتصاد الليبي والتي أهمها حظر علي بيع النفط كما حدث مع العراق، وقد يصل الأمر إلي التدخل العسكري مستندا إلي " الشرعية الدولية " .

- **الحوار الليبي - الغربي بعد لوكربي :-**

كانت أولي ثمرة جهود الدبلوماسية الليبية عودة العلاقات مع المملكة المتحدة في شهر يوليو ***1999*** ف ، وفتح السفارة البريطانية بطرابلس والمكتب الشعبي بلندن ، وذلك بعد أربعة أشهر فقط من ترحيل المتهمين إلي

هولندا ، وقبل أن يصدر حكم المحكمة ، وفي خطوة أكثر إيجابية نحو تدعيم العلاقات بين الدولتين قام رئيس الوزراء البريطاني الأسبق بزيارة إلي ليبيا في ***26/ 3 / 2003*** ف ، والتي تعتبر الزيارة الأولى لأعلى مسؤول بريطاني إلي ليبيا منذ أكثر من ثلاثة وأربعين سنة .

كما مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة لتدعيم المناخ الإيجابي بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأعلن القائد معمر القدافي وبشكل فوري وقوي عن إدانته للإرهاب ، وقدم تعازيه للشعب الأمريكي في هذه الكارثة ، كما حضر مندوبون ليبيون من جمعية الصداقة الليبية الأمريكية التي أنشئت سنة ***1999*** ف حفل تأبين الضحايا [34] .

وأعلن بتاريخ ***31 / 10 / 2002*** ف عن صيغة التعويضات المقترحة لضحايا لوكربي ، بدفع ***10*** مليون دولار عن كل ضحية ، كما توصلت ليبيا إلى إتفاق مع السلطات الفرنسية بتاريخ ***30 / 8 / 2003*** ف بشأن رفع قيمة تعويض عائلات ضحايا طائرة ***UTA*** بمبلغ ***35*** مليون دولار ، وكذلك دفع تعويضات إلى المتضررين من تفجيرات ملهى لابيل الألماني سنة ***1986*** ف بقيمة ***35*** مليون دولار .

أوضح أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بأن دفع هذه التعويضات ، كان مقابل تحسين صورة ليبيا لدى الرأي العام العالمي وعودتها إلى الحظيرة الدولية برفع العقوبات ، وإعادة العلاقات مع الدول الغربية ، وإن المكاسب التي ستحققها ليبيا على المستوي الاقتصادي أكثر مما سيتم دفعه من تعويضات [35] . ومثل حضور القائد معمر القدافي لقمة خمسة + خمسة بتاريخ ***5 / 12 / 2003*** ف والتي عقدت بالجمهورية التونسية أهم الخطوات

للدبلوماسية الليبية بعد رفع العقوبات ، حيث تعتبر أول قمة يعقدها هذا التجمع منذ تأسيسه سنة ***1990*** ف .

- قراءة في الإعلان الليبي بالتخلي عن برامج تطوير أسلحة التدمير الشامل :
- استكمالا لعرض التحولات في السياسة الخارجية الليبية أعلنت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في بيان لها بتاريخ ***19 / 12 / 2003*** ف عن تخلص ليبيا بارادتها الحرة من برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، و أن سباق التسلح لا يخدم أمن ليبيا ولا أمن المنطقة ، ويتعارض مع حرصها الشديد على عالم ينعم بالأمن والسلام ، داعية كل الدول إلى أن تحذو حذوها بدءً بمنطقة الشرق الأوسط ، كان من نتيجة هذا الإعلان زيارة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلي ليبيا بتاريخ ***23 / 2 / 2004*** ف والذي بين إن المبادرة الليبية تكتسب أهمية من خلال رؤية شاملة ، تفتح الطريق لمرحلة أخري في أن تصبح ليبيا نموذجا يحتذي به لكافة دول الشرق الوسط [36] .
- ورغم أن الخطوة ترجع بجذورها إلي ما قبل الغزو الأمريكي للعراق بيومين ، عندما عبر القائد معمر القذافي أثناء زيارته لجمهورية مالي بأننا جميعا ضد أسلحة الدمار الشامل ويجب المبادرة بتدميرها ابتداء من الولايات المتحدة ، فمنذ إبرام الاتفاقيات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا بخصوص خفض أسلحة التدمير الشامل في أواخر سنوات الحرب الباردة ، لم يحدث في مجال التحكم في التسلح تطور أهم والفت للأنظار من الإعلان الليبي .
- ولكن يبقى هناك سؤال مهم وجوهري في هذه القضية وهو ماهي الدوافع التي جعلت ليبيا تخطو هذه الخطوة في سياستها الخارجية ؟ هل كانت حرب الخليج الثانية والثالثة أحد هذه الدوافع ؟ أم أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب الذي أصبح أحد أهداف السياسة الأمريكية خصوصا والسياسات الغربية عموما ، والتي تستهدف الجماعات الإسلامية كعدو

مشترك للطرفين ؟ أم أن المسألة تتعلق بتوافق المصالح الليبية والغربية اقتصاديا واستراتيجيا ونفطيا ؟

- إن الإعلان الليبي بالتخلي عن برامج تطوير أسلحة التدمير الشامل لايمكن فصله عن التسويات التي تمت لقضية لوكربي ، حيث قادت هذه القضية صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية إلى إعادة تقدير الأوزان النسبية للعوامل التي تحدد سياستها الخارجية ، وبما يحقق مصلحتها الوطنية ، وبينت مسيرة المفاوضات أن هناك الكثير من الأهداف التي يمكن إنجازها بأساليب مختلفة في سلوك الدولة الخارجي ، كما لايمكن فصل هذا التخلي عن برامج أسلحة التدمير الشامل عما حدث في منطقة الخليج بصفة خاصة ، وعما يحدث في النظام الدولي بصفة عامة وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي ، فكان تعامل السياسة الخارجية الليبية مع ملف أسلحة التدمير الشامل بكل عقلانياً ووافقياً ورشيداً .

بين الأستاذ سعد جبار الخبير في القانون الدولي وعضو فريق الدفاع الليبي في قضية لوكربي و ونائب رئيس مركز دراسات شمال أفريقيا بجامعة كمبريدج ، أنه من خلال المفاوضات في قضية لوكربي وحتى قبل حرب الخليج الثالثة وإلقاء القبض على الرئيس صدام حسين ، أن الجانب الأمريكي قد عبر عن رغبته في عودة العلاقات الليبية الأمريكية ، ولكن علي ليبيا أن تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل شفافية حول ملف أسلحة التدمير الشامل ، ولهذا فإن ليبيا بإعلانها تخليها عن هذه البرامج تكون قد اختارت أن تكون جزءاً من الحل ، ،و يكون الالتزام ذاتياً صادراً منها ، واستبقت اتخاذ أي إجراءات أو تدابير ضدها من قبل المجتمع الدولي كما حصل في العراق ، وإيران ، وكوريا الشمالية [37] .

حاولت ليبيا توظيف ما يجري في واشنطن على مستوى السلطة ، مستفيدة من الخلاف بين ما يعرف بالصقور الأيديولوجيين المتزمتين والذين قادو الحرب علي

العراق ، وبين ما يمكن وصفهم بالحمائم البراغماتيون العمليين ، والذين ينظرون إلي المسائل بشكل أكثر واقعية واقتناعهم بالخطوات الملموسة التي اتخذتها السياسة الخارجية الليبية في قضية لوكربي ، خاصة وأن الحرب علي العراق والتي قادها الإيديولجيون بينت خسارتهم للمعركة بعدم وجود أسلحة دمار شامل والتي كانت أحد الدوافع الرئيسة في هذه الحرب ، وتعرض الحكومتين الأمريكية والبريطانية لكثير من النقد والمساءلة في تضليل الرأي العام ، وعدم توضيح الدوافع الحقيقية لهذه الحرب ، وتقديم تقارير استخبارتية غير دقيقة بتقدير حجم أسلحة التدمير الشامل التي يمتلكها العراق ، والتي جاء في إحداها إن الرئيس العراقي السابق صدام حسين قد يستعمل هذه الأسلحة خلال ثمانية وأربعين ساعة من بدء الحرب .

إن اختيار توقيت الإعلان الليبي يبين الأهمية السياسية التي مثلها بالنسبة للحكومتين الأمريكية والبريطانية ، حيث إن ثبوت بطلان المبررات التي شنت من أجلها الحرب علي العراق وتأزم موقفهما أكثر علي أثر تصاعد شدة المقاومة العراقية ، واستمرار سقوط الجنود الأمريكيين والبريطانيين ، وما صاحبه من انفلات أمني خطير ، وتدهور للأوضاع السياسية والمعيشية في العراق ، أدى إلي جعل الإعلان الليبي بمثابة متنفس لهما بل ومكسبا سياسيا في الترويج للخيار الدبلوماسي لتحقيق الأمن والقاضي على الإرهاب واحتواء انتشار أسلحة التدمير الشامل ، لهذا كانت ردود الفعل الأمريكية والبريطانية على القرار الليبي من أعلي دوائر صناعة القرار (الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير) ، وكان عامل مساعد في التعجيل والإسراع بعملية تطبيع العلاقات مع الدول الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا .

ثالثاً :- رؤية جديدة للعلاقات بين ليبيا والدول العربية والأفريقية :-

- التركيز علي العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول العربية :-

لم تدفع قضية لوكربي وصدور قراري مجلس الأمن ***731*** ، ***748*** ليبيا إلي التقوقع والانحسار وانتظار ما سيقرره المجتمع الدولي ، بل إنها - قررت وبشكل قوي- توطيد العلاقات الثنائية خاصة مع دول الجوار ، جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية ، واللتان يمثلان منفذين مهمين طيلة فترة فرض العقوبات ، كما حسنت علاقاتها مع جمهورية السودان بعد التوقف عن دعم قوات تحرير جنوب السودان ، وطرح مبادرة السلام الليبية – المصرية سنة ***1999*** ف لحل أزمة الجنوب ، وتفعيل دور اللجنة الوزارية الليبية – السودانية ، التي تعقد اجتماعاتها سنوياً علي مستوي رؤساء الوزراء وتحت إشراف الأمانة العامة للتكامل الليبي – السوداني .

وخلال الغزو الأمريكي للعراق تميز الموقف الليبي باستخدام لغة الدبلوماسية الهادئة ، وإطلاق تصريحات تحذيرية تارة بان الحرب ليست في مصلحة الأطراف وإنها ستؤدي إلي فوضي شاملة في المنطقة ، أو بالدعوة لاستعداد ليبيا للتوسط بين الولايات المتحدة والعراق لحل الأزمة [38] .

كما غيرت ليبيا نظرتها إلي الصراع العربي الإسرائيلي ، فبعد إن كانت تري أن حل هذا الصراع يجب أن يتم عن طريق توحيد الجيوش العربية وتحرير كامل الأراضي الفلسطينية ،طرحت رؤية سلمية سنة ***2002*** ف من خلال ما عرف بالكتاب الأبيض ، والذي تضمن إقامة دولة " اسراطين " التي يعيش فيها الفلسطينيون والاسرئيليون معا ، وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة ، ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها ، كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم ، ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل الأديان ، عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية ، واستند الكتاب البيض في طرح هذه المقترحات إلي قرارات هيئة الأمم المتحدة ، فمسألة

عودة اللاجئين الفلسطينيينتعتمد على قرار مجلس الأمن رقم **191** الذي يضمن حق العودة للفلسطيين الذين اخرجوا من ديارهم بعد أحداث حرب **1948** ف ، كما أن مسألة تدويل مدينة القدس أكده قرار التقسيم الشهير **242** الصادر عن هئية الأمم المتحدة ، والذي ينص على إقامة دولة فلسطينية وأخري إسرائيلية حسب حدود التقسيم سنة **1967** ف ، أما نزع أسلحة الدمار الشامل فهي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية بخصوص منع إجراء التجارب النووية ، وحظر انتشار أسلحة التدمير الشامل ، والتي لم توقع عليها دولة إسرائيل [39] .

ويعزو كثير من المحللين الدوافع في تغير توجهات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الدول العربية إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية ، سواء إزاء المبادرات التي تقدمت بها ليبيا إلي الإحباط الليبي من المواقف العربية سواء إزاء الحصار الذي فرض عليها ، حيث لم تستطع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض مواجهة فرض العقوبات بل أولى الدول في تطبيقها ، ولهذا دأب صانع القرار في السياسة الخارجية في ليبيا خلال التسعينيات وما بعدها علي التلويح أكثر من مرة بالانسحاب من جامعة الدول العربية ، وإنها ليست أكثر من منبر للخطابة وتبادل الاتهامات وكثيرا ما كان يتم التراجع عنه بسبب التدخلات الشخصية للقيادات العربية خاصة " مصر ، تونس " [40] .

- **التوجه نحو الفضاء الإفريقي :-**

ترجع جذور اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالقارة الأفريقية إلى بداية قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة **1969**ف ، واتخذ هذا الاهتمام نهجين متميزين ، الأول عن طريق التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وما انبثق عنها من المؤسسات، والثاني التعاون وتطوير العلاقات الثنائية مع دول القارة ، وساعد هذا الاهتمام الذي أبدته ثورة الفاتح بالقارة الأفريقية العمق الثقافي والديني

والنضالي المشترك بين الليبيين والأفارقة ، خاصة وأن القارة كانت فضاءً رحباً للنشاط التجاري الذي كانت تقوم به القوافل الليبية [41] .

كان أهم ما يميز السياسة الخارجية الليبية دعمها لحركات التحرر ، ومقاومة الميز العنصري ومواجهة التغلغل الصهيوني ، والدعوة إلي استقلالية القارة وعدم الاعتماد علي القوي الأجنبية في القيام بعملية التنمية ، وهذا ما أكده القائد معمر القذافي بتاريخ ***20 / 02 / 1978*** ف في قمة اجتماع لجنة تحرير أفريقيا التي تضم ليبيا ، النيجر ، السودان ، تشاد ، بقوله : " إن أفريقيا للأفريقيين وإن الأفارقة قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم ، ويرفضون أي وصاية على مشاكلهم الداخلية وقادرون على تحمل مسئولياته "[42] .

وكانت الوسائل الاقتصادية أهم أداة استطاعت ليبيا توظيفها لخدمة سياستها الخارجية في القارة الأفريقية طيلة فتة السبعينيات والثمانينيات ، والتي استطاعت تحقيق نتائجها الملموسة مع بداية التسعينيات حيث مثل الدعم الأفريقي القوي لليبيا في أزمة لوكربي دافعا قوياً للتوجه نحو تفعيل أكثر للعلاقات الليبية- الأفريقية ، وذلك بداية بتجمع دول الساحل والصحراء والذي أعلن عن إنشائه في فبراير ***1998*** ف والإتحاد الأفريقي في ***9 / 1999*** ف ، والذي عقد أول قمة له في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا خلال الفترة من ***8 - 10 / 7 / 2002*** ف .

سعت ليبيا إلي تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء التوجه صوب أفريقيا ، أهمها الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لليبيا الدعم السياسي والمعنوي في مواجهة أي أخطار محتملة ، ووجود توافق للسياسات الليبية والأفريقية بشأن رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره، وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية ، وانسجام التوجهات الأفريقية مع السياسات الليبية بخصوص إيجاد

تكتلات سياسية واقتصادية قوية ، ظل عصر العولمة الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة (الفضاء الأفريقي) .

بلغ مجموع الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها ليبيا مع كل من بوركينا فاسو ، وتشاد ، والنيجر ، ونيجيريا ***270*** اتفاقية في مختلف المجالات ، وشكلت ***22*** لجنة مشتركة مع هذه الدول لبحث فرص الاستثمار [43] .

وفي الإطار قامت ليبيا بتاريخ ***6 / 9 / 1999*** ف بدفع مبلغ أربعة مليون وخمسمائة وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهي عبارة عن مستحقات متأخرة لبعض الدول الأفريقية ، تجنبا لحرمانها من التصويت في المنظمة ، وهي أفريقيا الوسطي ***1.3*** مليون دولار ، وجزر القمر ***737*** ألف دولار، غينيا بيساو ***404*** ألف دولار ، وليبيريا ***652*** ألف دولار ، والنيجر ***449*** ألف دولار ، وساوتومي ***592*** ألف دولار ، وجزر القمر سيشل ***387*** ألف دولار [44] .

كما قامت ليبيا بمنح قروض استفادت منها ***27*** دولة أفريقية ، بلغ أجمالي قيمتها ***2.260*** مليار دولار ، تميزت بشروطها الميسرة ، أحيانا بالإعفاء من الفوائد ، بل وتعددت مراحل إعادة جدولة هذه القروض ومقايضتها بسلع ومنتجات أفريقية ، وذلك مراعاة للظروف الصعبة لاقتصاديات الكثير من هذه الدول [45] .

لقد كان الدور الليبي فاعلا ، ومؤثرا ، ورئيسا ، في إقامة تجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي ، ويبرز هذا الدور من خلال العديد من المؤشرات:-

1- تحول تجمع دول الساحل والصحراء من تجمع يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس ، إلى تجمع شامل يهتم بالنواحي السياسية والأمنية .

2- تركز المؤسسات الرئيسية للتجمع في ليبيا؛ فالأمانة العامة مقرها طرابلس ، وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر ، والمصرف الأفريقي للتجارة والتنمية ورئيس مجلس إدارته ، والذي يعتبر أداة التمويل الرئيسية للتجمع ، كما أن منصب الأمين العام للتجمع منذ إنشائه وحتى الآن يشغله الجانب الليبي .

3- انشغال التجمع منذ تأسيسه بقضية لوكربي وأهمية رفع العقوبات عن ليبيا ، حيث مثل الدعم الذي قدمه التجمع إلى طرح ليبيا لتصورات أكثر تقدمية ، وهي فكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود ، وان تصبح الدول الأفريقية مجرد ولايات داخل الاتحاد ، وإقامة الجيش الأفريقي الموحد ، إلا أن معظم القادة الأفارقة وخوفهم من أن يودي ذلك إلي انتهاك سيادة الدول وحدوث قلاقل عرقية لايمكن السيطرة عليها ، أدي إلي تبني فكرة قيام الاتحاد الأفريقي علي شاكلة الاتحاد الأوربي(46)

لقد نجحت الدبلوماسية الليبية في زيادة عدد الدول داخل التجمع ، فلم تعد قاصرة على دول وسط وغرب أفريقيا ، بل امتدت لتشمل دولا من شمال أفريقيا ، وأخري من شرق القارة ، ومنطقة القرن الأفريقي ، حيث بدأ التجمع بخمس دول أفريقية وهي ليبيا ، تشاد ، مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو ، وصلت إلى ثماني دول أفريقية في القمة الأولي بعد انضمام اريتريا ، والسودان ، وأفريقيا الوسطى ، ثم ارتفع العدد إلى إحدى عشرة بانضمام السنغال ، وجيبوتي ، وزامبيا ، وفي قمة الخرطوم انضمت خمس دول أخر ي وهي مصر ، تونس ،والمغرب ،ونيجيريا ، والصومال، وليصبح عدد دول التجمع ستة عشرة دولة ، وهو العدد المكون لمنظمة الايكواس في غرب أفريقيا ، كما يضم التجمع أربع دول من منظمة الإيجاد (47) .

إلا إن هنـاك العديـد مـن التحـديات الـتي تواجـه هـذين الجهـازين بـصفة عامـة ، والـسياسة الخارجيـة الليبيـة بـصفة خاصـة ، والـتي أهمهـا تنفيـذ خطـط التنميـة بمـا يتضمنه من القضاء على الفقر بتخفيض عدد الفقراء إلي النصف بحلول عام ***2015***ف، ومحاربة الجهل والمرض ، وتنشيط الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلـي ***7***٪ وزيادة فرص التعلم ، والحصول علي الخدمات الصحية ، والنهوض بقطاع الاتصالات بمضاعفة عدد خطوط الهاتف بحلول ***2005***ف بمعدل خطين لكل ***100*** فرد ، ورفع مستوى المستفيدين من الكهرباء إلـي ***34***٪ خـلال ***20*** عامـا القادمـة حيـث تبلـغ ***10***٪ والإسراع بتخفيض الديون لدي المجتمع الدولي وتوفير المساعدات التموينية من الدول الغنيـة ، وتنـشيط حمايـة الديمقراطيـة والرقابـة البرلمانيـة ، والخدمـة العامـة ، والإصـلاحات القـضائية ، وحقـوق الإنسان ، وتعزيـز آليـات منـع النزاعـات وطـرق حلـها واستخدام القوة إذا لزم الأمر لفرض السلام وحفظه ، كما تفرض التحديات مواجهة جماعية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز ، والأمراض الفتاكة وتنمية النقل ، ومن خلال الأرقام التالية يتضح مدى التحديات التي تواجه التجمع والاتحاد :[48]

1- تعاني ***22*** دولة أفريقية من نزاعات مسلحة سواء داخلية أو حدودية .

2- بلغت إجمالي ديون القارة الأفريقية ***370*** مليار دولار عام ***1999***ف ، أي ما يعادل ***65***٪ من إجمالي ناتجها القومي ، وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي بنسبة ***12***٪ عما كان عليه في سنة ***1980***م بنسبة ***8***٪ .

3- بلغت نسبة رؤوس الأموال التي هربت من القارة سنوات ***1998_1999***ف_***2000***ف ***205***٪ من رؤوس الأموال العاملة فيها مقابل ***3***٪ وردت إليها ، بينما في نفس السنوات بلغت النسبة في قارة أسيا ***25*** هربت منها مقابل ***22***٪ إليها .

4- انخفضت المساعدات الخارجية الرسمية من ***32*** دولار للفرد عام ***1990***ف ، إلى ***19*** دولار فقط عام ***1998***ف ، ويعني ذلك أنه لا يتبقى شيء يذكر لتنفيذ

مشروعات التنمية بعد تسديد أقساط الديون وفوائدها ، كما ارتبط بتقديم هذه المساعدات من الدول المانحة بتنفيذ الحكومات الأفريقية التزامها بفتح أسواقها ، وانتهاج أسلوب السوق الحرة واحترام حقوق الإنسان ، واستئصال الفساد وتوقف الحروب الأهلية .

5- تراجع حجم الصادرات الأفريقية ، فقد بلغت في سنة ***1998***ف ***117*** مليار دولار ، بعد كانت ***125*** مليار دولار سنة ***1996***ف ارتفعت الواردات خلال نفس الفترة من ***121*** مليار دولار سنة ***1996***ف إلي ***129*** مليار دولار سنة ***1998***ف .

6- يعاني حوالي ***24.5*** مليون فرد من مرض الإيدز أي ***70*** ٪ من عدد المصابين في العالم ، حتى يودي بحياة ***1200*** طفل يوميا في زيمبابوي وحدها ، ويهدد ***43*** مليون طفل بفقدان والديهم بحلو عام ***2010*** ف ، وبفقدان ***26*** ٪ من القوي العاملة في عشر دول على الأقل بحلول عام ***2020***ف .

7- تعاني أفريقيا من أسوأ مشاكل اللاجئين في العالم بسبب الحروب الأهلية والصراعات القبلية العرقية ، فقد بلغ عددهم في سنة ***1999*** ف خمسة ملايين لاجي وعشرين مليون مشرد ، ويواجه أكثر من عشرين مليون إنسان أفريقي خطر الموت جوعا ، وتعتبر إثيوبيا والصومال والسودان من أكثر الدول التي بها مواسم جفاف .

8- يبلغ عدد خطوط الهاتف في كافة أنحاء أفريقيا عدا الشمال الأفريقي أقل من خطوط الهاتف بجزيرة مانهاتن في نيويورك ، وهذا يبين الحاجة الماسة إلى الثورة التكنولوجية الثالثة والتي تقوم على الاتصالات والمعلومات ، عدا أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها ، والإنترنت ، ويتزامن هذا مع تفشي الفساد والسرقة وسوء الإدارة وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة ولكن التجمع والاتحاد مازالا في الخطوات الأولي ، لعل نجاحها في تحقيق تنمية متوازنة وعادلة بين الأعضاء

سيعد مؤشراً جيدا وذلك بالتركيز على الجوانب الاقتصادية ، أما إذا استمرت الاعتبارات السياسية الإيديولوجية وحدها كمؤشر مسيطر على تفاعلات هذه المؤسسات ، فإن ذلك قد يدفعها إلي الجمود أحيانا الانهيار التلقائي ، وهنا يقع على السياسة الخارجية الليبية أن توازن بين أهدافها ومصالحها ، وبين أهداف هذه المؤسسات ومصالحها بعيدا عن سيطرة العقائد الإيديولوجية .

رابعاً : تحديات السياسة الخارجية الليبية :-

هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الليبية ، في تفاعلها مع التغيرات الدولية ولعل أهمها على الصعيد الداخلي :-

- قلة مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية المتخصصة وضعف مستواها ، فلقد كان وجود مثل هذه المراكز مسألة مهمة في رسم السياسة الخارجية ، ولعل ذلك يبدو واضحاً لدى الدول المتقدمة ، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في مايو ***2003*** في احتفال تخرج طلابة جامعة كارولينا الجنوبية عن مبادرة تتضمن ، إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول العربية ، وعلاج الظروف التي سمحت لأسامة بن لادن بتجنيد المهاجرين في الولايات المتحدة ،ومبادرة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حول تحسين فرص التعليم ، وسد فجوة المعرفة ، ترتكزان على الدراسات قدمت من " مركز الدراسات المنية بواشنطن " ، حيث جاء في الدراسة المنشورة لهذا المركز على الموقع ***CNN Arabic*** ، إن الدافع الرئيسي رواء هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، فشل العديد من الحكومات العربية الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها ، والتي لاتسمح لها سوي بأقل مستوى من النقاش والديمقراطية ،

وكذلك " مؤسسة راند كوربوريش " حيث قدمت تقرير في العاشر من يوليو 2002 ف بقلم لوران مورافيش إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاغون " مؤكد على ضرورة تحسين الأوضاع التعليمية والاقتصادية والاجتماعية لدول منطقة الشرق الأوسط .

لقد دأبت السياسة الخارجية الأمريكية على تلمس خطاها من خلال كتابات المنظرين السياسيين مثل مورجنثاو ، وهنري كيسنجر ، وستانلي هوفمان ، وفوكوياما ، وأخيراً صموئيل هنتنغتون ، ومحاولة التوفيق بين دراسة السياسة الخارجية كمنتظر ، وبين ممارسة السياسة كمهنة ، فالممارس أكثر حيطة من المنظر ، فالمنظر تغوية المطلقات ، بينما الممارس تقيده المحددات ، ولكن يظل الممارس بحاجة إلى المنظر في استشراق المستقبل .

وعليه فإن السياسة الخارجية الليبية عليها على الاعتماد على مراكز الأبحاث والانفتاح والتعاون مع مجتمع المثقفين والخبراء وإنشاء قنوات اتصال لتبادل الأفكار، ويجب أن لا تقتصر دائرة تخطيط السياسة الخارجية على أمانة الاتصال الخارجي ، وإنما يجب أن يكون هناك إطار مؤسسي للتنسيق والتخطيط والدراسة والتقويم ، تشارك فيها المراكز البحثية والمهتمين بالشؤون السياسية والاقتصادية من أساتذة وباحثين وخبراء ومهتمون ، وليبيا لا تفتقر إلى هذه العناصر بقدر افتقارها إلى شحذ همة هؤلاء بالدعم المادي والمعنوي ، إتاحة الفرصة لها بالتعبير والنقد البناء بكل مصداقية وشفاهية ، أن يكون هذا الإطار مركزيا وعلى اتصال بأعلى مستويات صنع القرار في ليبيا ، بحيث لايتم في هذا الإطار مجرد معالجة الإشكاليات فقط ، وإنما وصف الحقائق وتحليلها والسمات الأساسية للتطور التاريخي ، واستشراق مستقبل النظام الدولي ومايتيحه من فرص يمكن اقتناصها لمصلحة ليبيا .

- لقد كان للتغيرات الهيكلية التي تتم بين وقت وآخر بأمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي آثر سلبي في الحد من فاعليتها وقيامها بأداء دورها ، فقد كانت وزارة الخارجية في العهد الملكي ، ثم أصبحت بعد قيام الثورة مباشرة وزارة الوحدة الخارجية ثم أمانة الخارجية ثم المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، ثم أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، وفي فترات تم فصل الدائرة العربية لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها تحت اسم أمانة الوحدة ، وفي فترات تم فصل الدائرة الأفريقية لتصبح أمانة الوحدة الأفريقية، وأخيراً تم ضم جميع هذه الأمانات إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

إن هذه التغييرات الهيكلية أثرت بطريقة أو بأخرى على السلوك الخارجي لليبيا ، سوي من حيث عدد الموظفين في تنقلهم وانتقالهم من أمانة إلى أخري ، أو من حيث ضياع الكثير من المعلومات والبيانات بسبب عملية الفصل والدمج.

- رغم أن عملية اتخاذ القرار تقوم به المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام متأثرة بتوجيه وترشيد القائد معمر القدافي ، فإن تنفيذه قد يناط إلى مؤسسات أخري مما يجعل أن هناك العديد من المؤسسات التي تمارس العمل الخارجي (مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية ، شركة الاستثمارات الخارجية ، شركة الاستثمارات الأفريقية ، المصرف العربي الخارجي ، جمعية الدعوة الإسلامية ، المثابة العالمية) الأمر الذي قد يؤدي إلى التضارب و أحيانا عدم التوافق في السياسات التي تتخذ من قبل هذه المؤسسات .
- على السياسة الخارجية الليبية أن تتحول من الاعتماد على الإمكانيات بشكل رئيسي إلى الاعتماد على الفرص ، أو بالأحري التحول من استثمار الإمكانيات إلى استثمار التحولات التي تمت في النظام الدولي ، لأن بعض المعطيات التي تتيحها طبيعة النظام الاجتماعي في ليبيا لصانع القرار في

السياسة الخارجية قد لاتكون متوفرة في كثير من الدول (بنية اجتماعية متماسكة تتسم بالتجانس ، تساعد صانع القرار ، فلا يحتاج إلى الالتفات إلى الخلف لكي يهتم بمقتضيات حماية المجتمع الليبي من التفكك مثل – العراق – لبنان – السودان – الجزائر) ، كما يعزز هذه المعطيات الاستقرار السياسي الذي تتمتع به ليبيا والذي يعطي لصانع القرار مرونة أكثر في عملية رسم السياسة الخارجية .

- تشير أدبيات دراسة السياسة الخارجية الحديثة إلى إنها امتداد للسياسة الداخلية وانعكاس لها ، ويبرز ذلك من خلال القضايا المطروحة حاليا على النظام الدولي مثل الإرهاب ، حقوق الإنسان الديمقراطية ، الحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل ، والتي أصبحت قضايا عالمية أكثر منها قطرية ، وهذا ما جاء في الوثيقة الشاملة التي أعلن عنها الرئيس جورج بوش بعنوان " " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " في ***20*** سبتمبر ***2002*** ف بأنه لم يعد في زماننا فوراق فاصلة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ، ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد أصبح لجميع الأحداث التي تقع على أي جزء من العالم خارج حدودنا تأثير عميق عما يجري في بلادنا ، وبغض النظر عن الواقع المبطنة لهذا الخطاب فإنه يبين أن السياسة الخارجية والداخلية أصبحتا مرتبطتين أكثر من أي وقت مضي .
- لذا على صناع القرار في السياسة الليبية الالتفات إلى السياسة الداخلية ، خاصة عملية التحول نحو اقتصاد السوق الذي تواجهه العديد من الإشكاليات، أهمها البيروقراطية الإدارية ، نحو الاقتصاد التي تنتمي إلى الاقتصاد التخطيطي ، وتطوير البنية التحتية ، والتركيز على تحسين أداء البنية التعليمية كيفيا وليس كميا ، والتي تحتاج إلى تعامل حقيقي جاد عبر

الدراسات والأبحاث وعقد الملتقيات والندوات العلمية والاستعانة بالخبرات والتجارب التي تمت في دول أخري .

أما أهم التحديات التي تواجه السياسة الليبية في المجال الخارجي فتتمثل في الآتي:-

- عن عملية التفاعل مع المحيط الخارجي من أكثر العمليات السياسية صعوبة ، وغموضا ، وحساسية ، ودقة ، لأنه سلوك قائم على المزاج الماهر مابين رموز مختلفة ومتنوعة فيما بينها ، وسلوك مابين الإقناع والتهديد ، وسلوك يكشف حدود الشرعية ومصادر المشروعية والولاء وديناميكيات المساومة السياسة
- على المستوى العربي الأفريقي فإن الدعوة التي تتبناها ليبيا في إقامة فضاء عربي أفريقي تستند على أساس لإمكان للدول في عالم الفضاءات ، وان العوامل المشتركة تاريخيا وثقافيا ما بين الأفارقة والعرب ربما تساهم في تسريع قيام هذا الفضاء ، إلا أن الإشارة إلى أن الفضاءات والتكتلات والتجمعات لايمكن فصلها عن البيئة الدولية ، وعن القدرة التفاوضية الوطنية لكل دولة ، وارتباطها ثقافيا واجتماعيا ونفسيا بالمرحلة الاستعمارية (الكومنولث – الفرنكوفونية) .
- أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تسير في اتجاه بسط الهيمنة على العالم من خلال الدبلوماسية المرنة " الوقائية " أو من خلال القوة السافرة " الحرب الوقائية " وبذلك أصبحت تعتمد على العديد من المناطق في تحركاتها الخارجية ، والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى على مجريات النظام الدولي والتي أهمها :-
- تآكل مفهوم السيادة والسلامة الإقليمية للدول إلى الحد الأدنى وزوال التحصن وراء تفسيرات القانون الدولي ومبادئه ، والشأن الداخلي ، والتمترس خلف الحدود الوطنية .

- التكيف مع الضوابط الجديدة في العلاقات الدولية وهي مقاومة الإرهاب وملاحقته والتصدي لمن يلجأ إليه ، ومعاقبة الدول المتراخية ، وتقييد التحرك الدبلوماسي للدول المشكوك في ولائها ، وطرد الدول المارقة بالملاحقة والتهميش .
- التصدي لمحاولةتصنيع أسلحة التدمير الشامل أو امتلاكها ، والمنع بالقوة من تطوير أي دولة لبرامجها في هذا المجال .
- التصدي للأنظمة المستبدة التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان بشكل يهدد الأمن والسلام الإقليمي ، وبما يؤذى شعوبها .

إن جميع دول العالم تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غريبة جدا ، فهي مزيج من عدم الفهم ، والاستياء ، والإعجاب ، والخوف ، والحسد ، وربما الصدمة والرعب ، وإن التوجه الأمريكي الجديد إزاء المنطقة العربية يسعى إحداث تغييرات عميقة في البنى الداخلية ، من خلال طرح العديد من المبادرات والتي أهمها مبادرة الشرق الأوسط الكبير ، ومبادرة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تهدف جميعها إلى إجراء إصلاح للمؤسسات الاقتصادية والتربوية والسياسية ، وإعادة هيكلة برنامج مساعدتها للدول العربية ؛ لأن الكثير من هذه الدول وعلى حد تعبير وزير الخارجية الأمريكي كولن باول يعانون من انعدام الحرية السياسية والاقتصادية والنقص في حقوق المرآة .

لقد كان العالم العربي مثل كل أرجاء المعمورة منقسماً إلى أصدقاء للولايات المتحدة ، وأصدقاء للإتحاد السوفييتي ، وقعت المجموعة الثانية في الفراغ بعد انهيار الصديق ، بينما وجدت المجموعة الأولي بعد هذا الانهيار أمام متطلبات جديدة من الصديق .

لقد استطاعت الولايات المتحدة توظيف قضية محاربة الإرهاب بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ، وهذا طبع الأقوياء " فإن القوة تخلق الحق وتحميه " ونعود إلى مقولة هو بز إن القوة تعبث بكل شيء وتحيله إلي فوضى فهي نزعة غريزية لدى كل فرد ، ومن يملك القوة يميل إلى التعسف في استعمالها مدفوعا بهذه الغريزة .

إن أمام السياسة الخارجية الليبية الكثير والكثير لما تقوم به ، فالوضع الدولي الحالي يصعب اختراقه ، وربما يكون في المستقبل أصعب ، ولكن يبقى عليها ضرورة التقاط الفرص ، والتحلي بروح المبادرة ، والتخلي عن نوازع الخوف ، والتخلص من هواجس السقوط ، حتى يمكن المشاركة فكريا وعمليا في صياغة العملية التاريخية ، التي تجري أمام أعيينا لبناء ملامح متفق عليها للنظام الدولي .

فالنظام الدولي ليس قدراً ، وإنما هو فعل تاريخي يشارك فيه كل طرف قادر على امتلاك حلم ورؤية وقدرة على المشاركة ، والسياسة الخارجية لا تقوم على تمنيات وإنما تنهض على مطالب عادلة ورؤى موضوعية ، وعلى مقومات يبدأ دورها بصناعة الصورة التي ترغب الدولة أن تصدرها عن نفسها وعن شعبها وعن ثقافتها وعن مكانتها ، من خلال حركة جماعية تسام فيها كافة مؤسسات الدولة بما يخدم المصلحة الوطنية .

الهوامش

1- على الدين هلال وبهجت قرني ، تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي ومسح للأدبيات وإطار مفتوح ، مجلة الفكر الإستراتيجي ، (العدد 400 إبريل 1192 ف) ص ص 153 – 160 .

2- محمد حسنين هيكل ، الحل والحرب ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1981 ف) ، ص 14

3- غسان سلامة ، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية ، مجلة المستقبل العربي ، (العدد 288 لسنة 2003ف) ص ص 10 - 11 .

4- محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين ، الطبعة الأولي ، (القاهرة : منشورات جامعة القاهرة ، 2002 ف) ص ص 502 – 503 .

5- إسماعيل صبري مقلد ، أصول العلاقات الدولية ودراسة في الأصول والنظريات ، د . ط ، (الكويت : دار ذات السلاسل 1985 ف) ص ص 54 – 55 .

6- علي الدين هلال ، حول مستقبل النظام الدولي ، د .ط ، (مركز دراسات العالم الإسلامي، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية القاهرة ، سنة 1994 ف) ص32 .

7- المرجع السابق ص 56 .

8- عبد المنعم سعيد ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار ، (عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية المؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث بمدينة الأردن في الفترة من 26 – 28 مارس 1994 ف) ص 34 – 35 .

9- أحمد طاهر : نظام العباس ، الموقف العربي والتغيرات الراهنة في البيئة الدولية ، مجلة دراسات ، (العدد 17 لسنة 1998 ف) ص ص 122 - 123 .

10- غسان سلامة ، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية ، مجلة المستقبل العربي ، (العدد 228 لسنة 2003 ف) ص ص 10- 12 .

11- صموئيل هنتغتون ، صدام الحضارات ، ترجمة مالك أبو شهيره ومحمود خلف ، الطبعة الأولي / (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1999 ف) ص 183 .

12- عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الحقائق والأرقام ، مجلة السياسية الدولية ، (العدد 191 لسنة 1992 ف) ص ص 54 – 55 .

13- عصام الدين جلال ، قضايا الدين والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسية الدولية ، (العدد 110 لسنة 1992 ف) ص ص 75 – 78 .

14- محمد السيد ، تطور السياسة الدولي خلال القرن التاسع عشر والعشرين ، مرجع سبق ذكره ص 609 – 610 .

15- يمكن الرجوع إلى عبد الخالق عبد الله (النظام العالمي الحقائق والأرقام) مرجع سابق بخصوص الجدل الدائر بين المتخصصين والباحثين في العلاقات الدولية حول ماهية النظام العالمي الجديد ، كذلك يمكن الرجوع إلي زكي أحمد " النظام العالمي الجديد في تصور الإسلاميين" مجلة المستقبل العربي العدد 157 مارس 1992 ف

16- علي الدين هلال ، حول مستقبل النظام الدولي ، د.ط ، (القاهرة : مركز دراسات العالم الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية القاهرة 1994 ف) ص ص 34 – 35 .

17- Arkie HoogreIt ,Globalization and postcolonial World The New Political , Economy of Development , (London : Mac MiIlak Press ,1997) ,o.134.

18- بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بتاريخ 29/ 11 / 1991 ف صحيفة الجماهيرية العدد 614 لسنة 1991 ف .

19- ميلود المهذبي ، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي جدلية المشروعية والشرعية ، الطبعة الأولي ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان ، 1425 م) ص ص 59- 62

20- حسن نافعة ، الأمم المتحدة والقضايا العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، (العدد 175 لسنة 1993 ف) ص ص 125 – 126 .

21- سالم غالي ، المناورات الليبية الجديدة في أزمة لوكربي ، مجلة السياسة الدولية (العدد 131 لسنة 1998 ف) ص 253 .

22- عبد الله صالح ، قضية لوكربي وتحول المواقف الغربية ، مجلة السياسة الدولية (العدد 134 أكتوبر 1998 ف) ص ص 198 – 201 .

23- مجلة الغارديان البريطانية الصادرة بتاريخ 25 / 10 /1998 ف ، نقلا عن تيم نبلوك العقوبات المنبوذون .

24- مجلة التايمز الأمريكية بتاريخ 25 / 10 / 1998 ف نقلا عن تيم نبلوك المنبوذون .

25- تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون ، مرجع سبق ذكره ص ص 178 .

26- مجموعة باحثين ، الثورة في ثلاثون عاما ، ب.ط ، (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999 ف) ص ص 233 – 135 .

27- petroleum Intelligence Unit-Country file 91-92.p32334

28- petroleum economist vol.58no3 of3/5/1991

29- petroleum intelligence weekly vol .xxx no.430Of 28/10/1991.

30- www.alyazeera.net/In-depth/lockerbie-crisis/2003/8/824-10.htm.

31- www.midlleast on line.2004/04/22.

32- شكري غانم ، السياسات الاقتصادية الجديدة في ضل المتغيرات الدولية ، محاضرة غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا طرابلس فبراير 2004 ف

33- مجلة الغارديان ، الصادر بتاريخ 5 / 10 / 1991 ف ،نقلا عن تيم نبلوك المنبوذون .

34- خالد حنفي ، ليبيا وأمريكا التكيف التدريجي ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 152 – لسنة 203 ف) ص 5 .

35- [illegible] htm برنامج أكثر من رأي حيث كان اللقاء مع أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

www .CNN Arabic.com. 23/12/2005

37- www.aliazeera. net./Programs/opinions/articles/2004/1/119htm

38- www.aliazeera.net point.news/2004/1/1-6-1.htm

39- معمر القدافي ، الكتاب الأبيض ، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر .

40- خالد حنفي ، ليبيا وأمريكا التكيف التدريجي ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 7 .

41- مجموعة باحثين ، التعاون العربي الأفريقي الواقع الراهن أفاق المستقبل ، (مالطا : منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي ، 1992 ف) ص ص 255- 278.

42- مجموعة باحثين ، الثورة في ثلاثون عاما ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 220 – 221 .

43- بدر حسن شافعي ، ليبيا اتجاه أفريقيا في التسعينيات ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 140إبريل 2000 ف) ص ص 109 – 111 .

44- بشير صالح بشير ، السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الاتحاد الأفريقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ص 76 .

45- المرجع السابق ص 34 .

46- بدر حسن شافعي ، الساحل والصحراء والدور الليبي في أفريقيا ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع إسلام اون لاين ، شؤون سياسية أفريقية .

47- الايكواس (ECOWAS(: منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، والتي أنشئت في 28 / 05 / 1970 ف ومقرها أبوجا بنيجيريا ، وتضم في عضويتها كلاً من بوركينا فاسو ، بنين ، غامبيا ، غينيا ، كوت دي فوار ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، سيراليون، مالي ، موريتانيا ، نيجيريا ، النيجر ، السنغال ، التو جو ، غانا ، الأس الأخضر ، ومن أهدافها تطوير التعاون التنموي في جميع المجالات ذات الصبغة الاقتصادية، وإزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفه جمركية موحدة ، وتعتبر نيجيريا وغانا الدول الفاعلة والمؤثرة في هذه المنظمة .

الإيجاد (IGADD) : المنظمة الحكومية للتنمية ، والتي أنشئت سنة 1986 ف وهي وريثة عن المنظمة الحكومية للتنمية ومقاومة الجفاف ومقرها جيبوتي ، وتضم في عضويتها جيبوتي، أثيوبيا ، أرتريا ، الصومال ، السودان ، كينيا ، أوغندة ، ومن أهدافها تنشيط التعاون بين الدول الأعضاء ، وتسوية النزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية ، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والبنية التحتية ودعمها وتطويرها وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والأمن الغذائي.

48- أخذت هذه الأرقام من مقال للكاتب الموريتاني سيدي أحمد بن أحمد سالم بعنوان الإتحاد الأفريقي منشور في www .aljazeera net/ in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm .